

**Licenciement pour faute grave :
Introduction tardive d'un moyen
relatif au non-respect de la
procédure de licenciement (Cass.
soc. 2023)**

Identification			
Ref 32375	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 2/288
Date de décision 22/02/2023	N° de dossier 830/5/1/2020	Type de décision Arrêt	Chambre Sociale
Abstract			
Thème Sanction disciplinaire, Travail	Mots clés مغادرة تلقائية, جلسة استماع, استدعاء لجلسة استماع, إنذار Sanctions disciplinaires, représentant des salariés, Mise en demeure, Licenciement, Départ volontaire, Convocation à une audition, Convocation, Cause directe du licenciement, Audition		
Base légale	Source Juriscassation.cspj.ma		

Résumé en français

La Cour de cassation a cassé la décision de la Cour d'appel qui avait condamné l'employeur au paiement de diverses indemnités au salarié licencié. Le motif principal de la cassation réside dans le fait que le salarié n'avait pas soulevé devant les juridictions de fond l'argument du non-respect par l'employeur de la procédure de licenciement prévue aux articles 62 à 65 du Code du travail.

Elle rappelle ainsi le principe selon lequel les arguments de fond doivent être présentés devant les juridictions de première instance et d'appel, et non pas pour la première fois devant la Cour de cassation. Elle insiste sur la nécessité de respecter les étapes de la procédure et de ne pas introduire de nouveaux éléments au stade de la cassation.

En l'espèce, le salarié avait tenté de justifier son licenciement par le non-respect de la procédure prévue par le Code du travail, mais cet argument n'avait été soulevé que lors du pourvoi en cassation. La Cour de cassation a considéré que ce manquement procédural justifiait la cassation de la décision de la Cour d'appel.

La Cour de cassation a également clarifié la notion de « cause directe du licenciement », en précisant que l'envoi d'une convocation à une audition ne peut être interprété comme une tentative de licenciement. Elle a ainsi rappelé que la procédure de licenciement doit être explicite et respecter les dispositions du Code du travail.

Résumé en arabe

نقضت محكمة النقض قرار محكمة الاستئناف الذي قضى بإلزام المشغل بدفع تعويضات مختلفة للأجير المفصول. ويكمّن السبب الرئيسي للنقض في عدم إثارة الأجير أمام محاكم الموضوع حجة عدم احترام المشغل لإجراءات الفصل المنصوص عليها في المواد من 62 إلى 65 من مدونة الشغل.

وبهذا، تذكر المحكمة بالمبأ القاضي بوجوب تقديم الحجج الموضوعية أمام محاكم الدرجة الأولى والاستئناف، وليس لأول مرة أمام محكمة النقض. وتؤكد على ضرورة احترام مراحل الإجراءات وعدم إدخال عناصر جديدة في مرحلة النقض.

في هذه القضية، حاول الأجير تبرير فصله بعدم احترام الإجراءات المنصوص عليها في مدونة الشغل، ولكن هذه الحجة لم تُثر إلا عند الطعن بالنقض. واعتبرت محكمة النقض أن هذا الإخلال الإجرائي يبرر نقض قرار محكمة الاستئناف.

كما أوضحت محكمة النقض مفهوم «السبب المباشر للفصل»، مبينة أن إرسال استدعاء لحضور جلسة استماع لا يمكن تفسيره على أنه محاولة للفصل. وهكذا، ذكرت بأن إجراءات الفصل يجب أن تكون صريحة وتحترم أحكام مدونة الشغل.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقاً للقانون:

يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن المطلوب تقدم بمقال بتاريخ: 20/04/2016 عرض فيه أنه كان يشتغل معطالبة منذ: 11/06/1992، وأنه تعرض للطرد من عمله بتاريخ: 01/02/2016، والتمس الحكم له بتعويضات فقضت المحكمة الابتدائية بأداء المدعي عليها لفائدة المدعي تعويضاً عن العطلة السنوية، مع تسليميه شهادة العمل تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها: 100 درهم يومياً من تاريخ الامتناع عن التنفيذ، ورفض باقي الطلبات، فاستأنفه المطلوب في النقض، وبعد إجراءات قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، تم الطعن فيه بالنقض فقضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالته القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقاً للقانون، فقضت محكمة الإحالـة بإلغـاء الحكم المستأنـف فيما قضـى بهـ من رفض طلب التعويضـات عنـ اجلـ الاختـارـ وعنـ الفـصلـ وـعنـ الضـرـرـ وـعنـ الـحـكـمـ منـ جـديـدـ بـأـدـائـهـ التـعـويـضـاتـ أـعـلاـهـ وـتـأـيـدـهـ فيـ الـبـاقـيـ. وهذا هو القرار المطعون فيه بالنقض.

في شأن الوسيلة المعتمدة في النقض

تعيب الطاعنة على القرار المطعون فيه ضعف التعليل وفساده وإنعدام الأساس القانوني وإنعدام الموجبات ذلك ان المطلوب في النقض لم يسبق له ان اثار مسألة عدم احترام المشغلة للمسطرة المنصوص عليها بمقتضى الفصول 65 و 62 من مدونة الشغل خلال سائر اطوار النزاع وان المرحلة الوحيدة التي اثار فيها ذلك كانت امام محكمة النقض التي نقضت القرار لهذه العلة بالرغم من مواجهتها وان من شأن اثارة هذا الدفع وجود خلط ما هو واقعي بما هو قانوني وهو ما يتعارض والمسطرة المتبعة أمام محكمة النقض وهو ما كرسته هذه الأخيرة من خلال سائر قراراتها وان القرار المطعون فيه ذهب الى القول تماشياً مع النقطة القانونية التي حددتها محكمة النقض بكون الطالبة حين وجهت للأجير استدعاء بتاريخ 18/02/2016 لحضور جلسة الاستماع والتي لم يحضرها المطلوب في النقض تكون قد تجاوزت مرحلة مناقشة المغادرة التلقائية وانتقلت الى مرحلة فصل الأجير لارتكابه أخطاء جسيمة وان هذا الأخير تمسك بعدم احترام المشغلة لمقتضيات المواد من 62 الى 65 من مدونة الشغل والمحكمة لم ترد على هذا الدفع وان هذا الامر يشكل فساداً في

التعليق لسبعين الأول هو عدم سبقية اثارة المطلوب في النقض لهذا الامر امام محاكم الموضوع الا عند مرحلة النقض وهو ما يشكل مبررا مقبولا لنقض القرار المطعون فيه والسبب الثاني وهو ان اثارة هذا الامر لا يستقيم قانونا كما سيتجلی من المناقشة الآتية بعده ذلك ان قرار محكمة النقض الذي اعتمد عليه محكمة الاستئناف قد استهل تعليله بكون العبرة بالسبب المباشر للفصل فانه في نازلة الحال لا يوجد

فصل أصلا باعتبار ان الطالبة لم يسبق لها ان فصلت أيها من الاجراء او وجهت اليهم ما يوح بأنه فصل يذكر وهذا الامر يستشف من الوثائق المدلی بها امام قضاء الموضوع ولا يمكن باي حال من الاحوال ان يفسر توجيه الطالبة استدعاء لحضور جلسة الاستئناع لأنه شروع في الفصل وهو امر سبق لمحكمة النقض ان أكدته في عدة قرارات، فالطالبة لو سلكت مسطورة الفصل ليادرت فور انجاز محضر الاستئناع الى توجيهه مقرر للفصل بل على العكس من ذلك فالطالبة ونتيجة لتشتبها بعمالها فقد اندرت ممثلي الاجراء من اجل حث كافة العمال على الالتحاق بعملهم بالمقر الجديد المحاذي للمقر القديم الذي لم تعد به اية اشغال منذ يناير 2016 وان تاريخ انذار ممثلي الاجراء كان هو مارس 2016 أي بعد مرور حوالي 20 يوما من تاريخ الاستئناع مما يؤكّد انعدام شروع الطالبة في مسطورة الفصل فقامـت ببعث رسالة انذار للسيد (ل.م) مع التأكيد على صفتـه التمثيلية للعمال والذي رفض التوصل بتاريخ 2016/03/09 كما وجهت انذارا للسيد (ح.ش) واخر للسيد (غ.ع) ووجهـت كلـها بالرفض، وكما يبدو جليـا فإنـ تاريخـ توجـيهـ رسـالةـ التـحـاقـ مـمـثـلـيـ العـمـالـ معـ التـأـكـيدـ لـهـمـ علىـ حـفـاظـ كـافـةـ الـاجـراءـ عـلـىـ حـقـوقـهـ هـوـ مـاـ بـعـدـ تـارـيخـ جـلـسـةـ الـاستـئـنـاعـ مـاـ يـؤـكـدـ اـنـتـفـاءـ أـيـ شـرـوعـ فيـ مـسـطـرـةـ الـفـصـلـ وـانـ الـقـرـارـ الـمـطـعـونـ فـيـهـ يـكـونـ غـصـنـ الـطـرـفـ عـنـ سـائـرـ هـذـهـ الـأـمـورـ وـعـمـاـ سـبـقـ تـكـرـيـسـهـ اـمـامـ مـحـكـمـةـ النـقـضـ يـكـونـ فـاسـدـ الـتـعـلـيلـ.

حيث صح ما عابته الطالبة على القرار ذلك انها دفعت بكون المطلوب في النقض لم يتمسك امام محكمة الموضوع بمقتضيات المواد 62 الى 65 من مدونة الشغل انما تممسك بها المقتضى امام محكمة النقض والحال ان شروعها في استدعاء المطلوب قصد الاستئناع اليه لمناقشـةـ الخطـأـ المـنـسـوبـ اليـهـ وـتـحرـيرـ محـضـرـ منـ قـبـلـهاـ بـعـدـماـ تـعـذرـ عـلـيـهـ الـاستـئـنـاعـ اليـهـ بـسـبـبـ تـغـيـيـرـ لاـ يـعـنيـ انـهاـ كـانـتـ تـعـزـمـ الـقـيـامـ بـفـصـلـهـ بـدـلـيـلـ أـنـ مـسـطـرـةـ الـاستـئـنـاعـ إـلـيـ الـأـجـيرـ لـتـعـتـرـ لـازـمـةـ فـيـ الـمـجـلـسـ الأـعـيـ الـسـلـطـ حـالـةـ الـخـطـأـ الـجـسـيمـ الـمـبـرـ للـطـردـ فـقـطـ وـإـنـماـ تـعـتـرـ كـذـلـكـ فـيـ بـعـضـ الـعـقـوبـاتـ التـأـديـبـيـةـ الـأـخـرـىـ وـطـالـمـاـ اـنـهـ لـاـ يـوـجـدـ مـقـرـرـ الـفـصـلـ صـادـرـ عـنـ الـطـالـبـةـ فـانـ اـدـعـاءـهـ الـمـغـادـرـةـ التـلـقـائـيـةـ الـتـيـ هـيـ مـلـزـمـةـ بـإـثـابـتهاـ بـجـمـيعـ وـسـائـلـ الـإـثـبـاتـ بـمـاـ فـيـهـ شـهـادـةـ الشـهـودـ كـانـ عـلـىـ الـمـحـكـمـةـ لـمـ تـبـحـثـ فـيـ هـذـهـ النـقـطةـ تكونـ قدـ اـسـاءـتـ تـطـبـيقـ الـقـانـونـ وـعـرـضـتـ قـرـارـهـ لـلنـقـضـ.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه واحالة القضية على نفس المحكمة للبت

Version française de la décision

Après délibération conformément à la loi :

Il ressort des documents du dossier et de la décision attaquée que le défendeur a déposé une requête en date du 20/04/2016, exposant qu'il était employé par la requérante depuis le 11/06/1992, et qu'il avait été licencié le 01/02/2016, et a sollicité le paiement d'indemnités. Le tribunal de première instance a condamné la défenderesse à verser au demandeur une indemnité de congés annuels, avec la délivrance d'un certificat de travail sous astreinte de 100 dirhams par jour à compter de la date de refus d'exécution, et a rejeté le surplus des demandes. Le défendeur a interjeté appel, et après les procédures, la cour d'appel a confirmé le jugement de première instance. Un pourvoi en cassation a été formé, et la Cour de cassation a cassé la décision attaquée et renvoyé l'affaire devant la même cour pour qu'elle

statue conformément à la loi. La cour de renvoi a annulé le jugement de première instance en ce qu'il a rejeté les demandes d'indemnités de préavis, de licenciement et de dommages-intérêts, et a statué à nouveau en accordant lesdites indemnités, confirmant le jugement pour le surplus. Telle est la décision attaquée par le pourvoi.

Concernant le moyen de cassation :

La requérante reproche à la décision attaquée un défaut de motivation, une motivation viciée, un manque de base légale et un manque de motifs, au motif que le défendeur en cassation n'a jamais soulevé la question du non-respect par l'employeur de la procédure prévue par les articles 62, 63 et 65 du Code du travail au cours des différentes étapes du litige. La seule étape où il a soulevé cette question a été devant la Cour de cassation, qui a cassé la décision pour ce motif, malgré les objections soulevées. Le fait de soulever cette exception entraîne une confusion entre les faits et le droit, ce qui est contraire à la procédure suivie devant la Cour de cassation, comme cette dernière l'a consacré dans toutes ses décisions. La décision attaquée a retenu, conformément au point de droit fixé par la Cour de cassation, que la requérante, en adressant au salarié une convocation en date du 18/02/2016 pour assister à une séance d'audition à laquelle le défendeur en cassation n'a pas assisté, a dépassé le stade de la discussion du départ volontaire et est passée au stade du licenciement du salarié pour faute grave. Ce dernier a fait valoir que l'employeur n'a pas respecté les dispositions des articles 62 à 65 du Code du travail, et le tribunal n'a pas répondu à cette exception, ce qui constitue un vice de motivation pour deux raisons. La première est que le défendeur en cassation n'a soulevé cette question devant les juridictions de fond qu'au stade de la cassation, ce qui constitue un motif acceptable de cassation de la décision attaquée. La deuxième raison est que soulever cette question n'est pas légalement justifié, comme il ressortira de la discussion ci-après. En effet, la décision de la Cour de cassation sur laquelle s'est appuyée la cour d'appel a commencé sa motivation en affirmant que l'élément déterminant est la cause directe du licenciement. Or, en l'espèce, il n'y a pas de licenciement, car la requérante n'a jamais licencié aucun employé ni adressé quoi que ce soit qui suggère un licenciement. Cela ressort des documents produits devant les juges du fond, et le fait que la requérante ait adressé une convocation pour assister à une séance d'audition ne peut en aucun cas être interprété comme une tentative de licenciement, ce que la Cour de cassation a confirmé dans plusieurs décisions. Si la requérante avait suivi la procédure de licenciement, elle aurait immédiatement adressé une décision de licenciement après avoir établi le procès-verbal d'audition. Au contraire, la requérante, soucieuse de conserver ses employés, a mis en demeure les représentants des employés pour qu'ils incitent tous les employés à rejoindre leur poste dans le nouveau siège adjacent à l'ancien siège où il n'y a plus de travaux depuis janvier 2016. La date de la mise en demeure des représentants des employés était mars 2016, soit environ 20 jours après la date de l'audition, ce qui confirme l'absence de toute tentative de la requérante d'engager une procédure de licenciement. Elle a ensuite envoyé une lettre de mise en demeure à M. (L.M.) en insistant sur sa qualité de représentant des employés, qui a refusé de la recevoir le 09/03/2016. Elle a également envoyé une mise en demeure à M. (H.CH.) et une autre à M. (G.H.A.), qui ont toutes été refusées. Il ressort clairement que la date d'envoi de la lettre demandant aux représentants des employés de rejoindre leur poste, en leur assurant que tous les employés conserveraient leurs droits, est postérieure à la date de la séance d'audition, ce qui confirme l'absence de toute tentative d'engager une procédure de licenciement. La décision attaquée, en ignorant tous ces éléments et ce qui a été précédemment consacré devant la Cour de cassation, est entachée d'un vice de motivation.

Attendu que le moyen soulevé par la requérante contre la décision est fondé, en ce qu'elle a soutenu que le défendeur en cassation n'a pas invoqué les dispositions des articles 62 à 65 du Code du travail devant le tribunal de fond, mais les a invoquées devant la Cour de cassation. Le fait qu'elle ait commencé à convoquer le défendeur pour l'entendre sur la faute qui lui était reprochée et qu'elle ait établi un procès-verbal après qu'il a été impossible de l'entendre en raison de son absence, ne signifie pas qu'elle avait l'intention de le licencier. En effet, la procédure d'audition du salarié n'est pas seulement requise en cas de faute grave justifiant le licenciement, mais également dans certaines autres sanctions disciplinaires. Dès lors qu'il n'y a pas de décision de licenciement émanant de la requérante, sa revendication d'un départ volontaire, qu'elle est tenue de prouver par tous les moyens de preuve, y compris les témoignages,

était une question que le tribunal aurait dû examiner. En ne le faisant pas, il a mal appliqué la loi et a exposé sa décision à la cassation.

Attendu que la bonne administration de la justice et l'intérêt des parties exigent le renvoi de l'affaire devant la même cour.

Par ces motifs :

La Cour de cassation décide de casser la décision attaquée et de renvoyer l'affaire devant la même cour pour qu'elle statue à nouveau.